العجمي هنأ أهالي المنقف والصباحية بإنشاء جسر لتخفيف الازدحام

هنأ عضو المجلس البلدي مانع العجمي اهالي منطقتي الصباحية والمنقف بتوقيع عقد الجسر الرابط بين هاتين المنطقة.

وقال العجمي ان توقيع العقد امس جاء لخدمة الاهالي خاصة ان هذا الجسر يساهم في القضاء على الازدحام المروري في المنطقتين ويسهل حركة المرور.

لجنة العاصمة أحالت طلبات زيادة 400٪ إلى "الفنية"

تخصيص موقع بمساحة 5 آلاف متر للمحكمة الدستورية في غرناطة

احالت لجنة العاصمة في المجلس البلدي خلال اجتماعها امس جميع الطلبات المتعلقة بزيادة نسبة البناء 400٪ للمباني التجارية والاستثمارية داخل المدينة الى اللجنة الفنية. وقال رئيس اللجنة مهلهل الخالد ان الهدف من الاحالة اعطاء فرصة للمناقشة والخروج بقرار موحد يشمل جميع المعاملات بدلا من بحث كل معاملة على حدة.

وقال ان اللجنة اوصت بالموافقة على طلب وزارة العدل تخصيص موقع لانشاء مبنى المحكمة الدستورية بمنطقة غرناطة قطعة 3 بمساحة 5 آلاف متر مربع، كما تمت الموافقة على طلب جامعة الكويت تعديل استعمال ثيلا 37 من سكن اعضاء هيئة التدريس كسوق مركزي ضمن مباني الجامعة بالشويخ، كذلك الموافقة على تخصيص موقعين لمحطتي كهرباء خلف موقع محطة التحكم في منطقة المرقاب قطعة 2. وبين ان اللجنة اوصت بالموافقة المبدئية على اقتراح نائب رئيس المجلس البلدي شايع الشايع بشأن تخصيص قطعة ارض لانشاء واقامة مجمع الاحتياجات الخاصة الطبي على ان يحدد الموقع لاحقا، مشيرا الى موافقة اللجنة على طلب زيادة مساحة صالة افراح اليرموك بمقدار 400 متر مربع.

وقال ان اللجنة اوصت بالموافقة على اقتراح عضو المجلس البلدي السابق خالد الخالد باطلاق اسم عبدالمحسن سعود الزبن على شارع المنصور في منطقة الشويخ السكنية، والاقتراح المقدم من عائلة البسام باطلاق اسم محمد بن عبدالله البسام على شارع ابن الاثير في منطقة الشامية، مشيرا الى رفض الاعضاء طلب احدى الشركات الترخيص لناد صحي بمنطقة الشعب البحري.

واضاف ان اللجنة اجلت بحث طلب تجديد وترميم النقطة الامنية القديمة في منطقة بنيد القار لاستخدامها كمقر مؤقت لمختارية المنطقة، كما رفضت طلب احد البنوك استغلال قطعة ارض بمنطقة شرق واحالت طلب زيادة المساحة المخصصة لمطاعم مركز الضاحية لجمعية كيفان الى الجهاز التنفيذي لاعداد دراسة لجميع الجمعيات التعاونية.

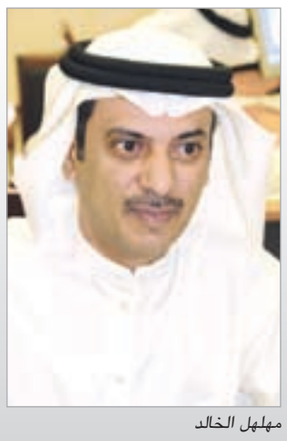
مهلهل الخالد

بوشهري تسأل عن إجراءات «البلدية» في تطبيق أنظمة السلامة للأفراد والممتلكات

قدمت عضو المجلس البلدي م.جنان بوشهري سؤالا حول اجراءات البلدية ومدى تطبيق انظمة السلامة للأفراد والممتلكات.

وقالت م.بوشهري في اقتراحها: ألزم المرسوم بالقانون رقم 18 لسنة 1978 في شأن انظمة السلامة اصحاب الشأن بالتقيد بالأنظمة والاشتراطات اللازمة لسلامة الافراد والمحافظة على الممتلكات العامة وموارد الثروة العامة وحدد عقوبة جزائية على مخالفتها فضلا عن المسؤولية المدنية بالاضافة الى الجزاءات الادارية المناسبة، ونصت المادة الأولى منه على أن تصدر بمرسوم بناء على اقتراح المجلس البلدي لائحة بأنظمة السلامة ويجب على كل من يقوم بأي انشاءات او حفريات او تمديدات او اي اعمال اخرى وسواء تعلقت هذه الاعمال بجهة حكومية او غير حكومية ان يتقيد بهذه الأنظمة وان يلتزم جانب الحذر في كل ما يمس هذه المرافق والممتلكات والموارد.

وتطبيقا لما نصت عليه المادة المذكورة صدر مرسوم بلائحة انظمة السلامة للأفراد والممتلكات والمرافق العامة تضمنت انظمة واجهزة السلامة والمسؤولية عن تعويض الضرر المترتب على مخالفة نظام السلامة وكيفية اثباته وتقديره ووسائل اقتضائه.

وحيث انه بين الحين والآخر تقع حوادث متكررة بمواقع البناء يذهب ضحيتها عمال هذه الأبنية نتيجة سقوطهم من على السقالات نظرا لاهترائها وعدم مطابقتها

م.جنان بوشهري

للمواصفات التي يجب ان تكون عليها من حيث المتانة والصلابة، وبالنظر الى السواد الأعظم من هذه الحوادث نجد ان أسبابها تنحصر في هذه السقالات المهترئة وغض الطرف عن الالتزام بأنظمة السلامة التي يجب ان تتبع في الموقع او التي يحظى بها العامل نفسه.

مما حدا بنا للتقدم بالسؤال التالي:

1 ـ ما الشروط التي يجب ان تكون عليها السقالات المستخدمة في مواقع البناء؟ وهل تقوم البلدية بإخطار اصحاب المباني بما يلزم اتخاذه من اجراءات لضمان السلامة وفقا لما نصت عليه المادة 3 من لائحة أنظمة السلامة؟

2 ـ هل تقوم البلدية بتطبيق المادة 15 من اللائحة المذكورة والتي تجيز للبلدية في حالة عدم تنفيذ القائمين بالعمل لمتطلبات السلامة ان تصدر أمرا بوقف العمل بصفة مؤقتة الى ان يصحح الوضع وفي حال ذلك تزويدنا بهذه القرارات المتضمنة ذلك؟

3 ـ آلية الإدارة المختصة بالبلدية بأنظمة السلامة في مراقبة التزام القائمين بالعمل بما يلزم من احتياطات ووسائل لضمان سلامة الأفراد ومراعاتهم اياها؟

4 ـ هل قامت الادارة المذكورة بتفعيل ما نصت عليه المادة 28 من لائحة أنظمة السلامة والتي تضمنت حكما يعطيها الحق في حال تكرار مخالفة احد المقاولين للائحة انظمة السلامة ان تقوم برفع توصية الى لجنة المناقصات المركزية بذلك وعلى اثرها يجوز للجنة المذكورة ان تقرر حذف اسم المقاول من سجل المناقصين لمدة معينة او بصفة دائمة؟ وفي حال ذلك تزويدنا بمجمل هذه التوصيات؟

المفرج: توسعة شوارع المنطقة الجنوبية قريباً

أعرب عضو المجلس البلدي محمد المفرج عن شكره وتقديره لوزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر على موافقته بتوسعة شارع 290 في المنطقة الجنوبية للشاليهات، ووضع لوحات ارشادية على جميع الطرق والمنحدرات.

وقال المفرج ان الوزير د.صفر استجاب لطلبي حرصا على المواطنين والمقيمين مستخدمي الطرق في المنطقة الجنوبية من خلال توسعة جميع المداخل المؤدية الى الشاليهات، مشيرا الى ان الوزير وعد بإعطاء توجيهاته الى المسؤولين في وزارة الاشغال للاستعجال في عمل توسعة الشوارع قريبا.

وأضاف المفرج ان الوزير صفر وعد بالتنسيق مع وزير الكهرباء والماء د.بدر الشريعان لعمل الانارة الكاملة لهذه الشوارع بعد توسعتها من اجل سلامة مرتادي الطرق المؤدية للشاليهات.

محمد المفرج

البغيلي استغرب من عدم قيام وزير البلدية بتسكين الوكلاء المساعدين

أحمد البغيلي

استغرب عضو المجلس البلدي ورئيس لجنة الفروانية أحمد البغيلي انتهاك وزير الأشغال ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر للقوانين واللوائح وقال يخرج علينا الوزير صفر يوميا في وسائل الإعلام المرئية منها والمقروءة والمسموعة ويدّعي انه يحترم القوانين ويطبق اللوائح بينما ضرب عرض الحائط بحكم نهائي قضائي يقضي بإقالة مدير بلدية محافظة العاصمة من منصبه الحالي بسبب عدم أحقيته في الوظيفة التي يشغلها كمدير لبلدية العاصمة.

وتابع: يبدو ان الأمور تسير في البلدية وفق المحسوبية فلو لم يكن هذا المسؤول محسوبا على الوزير ما كان الأخير قد تردد في اقالته ولكنها المحسوبية قاتلها الله التي تظلم أناسا أحق بالمناصب من آخرين ليس لهم حظوة عند الوزير الذي يتصرف في شؤون البلدية كما يشاء وكأنها ملك له من دون اي اعتبار لحكم القضاء الذي يحترمه في هذا البلد الكبير قبل الصغير.

وزاد البغيلي: استغرب ايضا كثيرا من وزير القوانين في البلدية، كيف انه غير قادر حتى الآن على تسكين الوكلاء المساعدين الذين يعملون معه منذ سنوات ولا يعرفون مصيرهم ويخضعون للترهيب تارة وللترغيب تارة اخرى من جانبه بدعوى دعمهم كوكلاء مساعدين.

المطيري يقترح تسمية شارع باسم عبدالله الغضوري في منطقة جليب الشيوخ

فرز المطيري

قدم عضو المجلس البلدي فرز المطيري اقتراحا بتسمية شارع باسم عبدالله الغضوري في منطقة جليب الشيوخ.

وقال المطيري في اقتراحه: في كل أمة أبناء يعتز بهم الوطن ويكتب أسماءهم من نور في سجلاته تقديرا منه لما قدموه تجاه بلادهم، ويأتي في مقدمة هؤلاء جميع الرجال الذين لهم باع طويل في المناطق والذين يعدون من مؤسسي هذه المناطق، وذلك لخبرتهم بها وحكمتهم، وكذلك لكبر كلمتهم واحترامها، فهؤلاء هم البنية الاساسية للمنطقة، وكذلك هم أصحاب الخبرة الذين يجب تخليد ذكراهم.

لذا أقترح تخليدا منا لذكرى واحد من مؤسسي منطقة جليب الشيوخ، ويعتبر من أهم رجالها، تسمية شارع باسم عبدالله زيد الغضوري.

فريق عمل لدراسة 3 قطع في خيطان

اصدر مدير عام البلدية م.احمد الصبيح قرارا اداريا بتشكيل فريق عمل لدراسة القطع 5 و6 و10 في منطقة خيطان برئاسة مساعد مدير ادارة المخطط الهيكلي سبيكة الخالد وعضوية كل من: م.مصطفى الراضي، م.محسن محمد، م.عبدالرحمن احمد، م.احمد الرومي، م.ايمان ماضي، م.مروة محمود، م.عادل عبدالفتاح، تايل بوثن وبخيت عطية.

ويكلف فريق العمل بالمهام التالية: اجراء دراسة تفصيلية جديدة للقطعتين 5 و6 بالاضافة الى القطعة 10 بمنطقة خيطان، الى جانب مراجعة الوضع القائم بالمنطقة واعداد المقترحات والحلول اللازمة للمشاكل والمخالفات

م.أحمد الصبيح

القائمة وتوفير الخدمات اللازمة والطرق والمرافق واي خدمات اخرى، مع دراسة اسباب الشكوى المقدمة من اهالي المنطقة ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها.

مدة عمل الفريق شهران اعتبارا من تاريخ صدور القرار على ان يتم اعداد التقرير النهائي للدراسة خلال هذه الفترة.

يمنح اعضاء الفريق مكافأة مالية قدرها 250 دينارا شهريا مقابل اعمال اخرى نظير ما يقومون به من اعباء على ان تتم مخاطبة ديوان الخدمة المدنية بهذا الشأن.

للفريق ان يستعين بمن يراه مناسبا من ذوي الخبرة والاختصاص لانجاز اعماله.

الدعيج: أسبوع «البلدية» التوعوي يهدف للتواصل مع المجتمع

م.أسامة الدعيج

متابعة من الطالبات

أكد نائب المدير العام لشؤون محافظتي حولي ومبارك الكبير م.أسامة الدعيج أن أسبوع البلدية التوعوي يهدف إلى التواصل مع المجتمع المحلي لتحقيق التوعية الشاملة للمواطن وتفعيل دوره في معالجة مختلف القضايا التي تعنى بشؤون البلدية.

وعرض الدعيج في محاضرة بمدرسة برقان الثانوية للبنات باللوائح والقوانين المنظمة للعمل البلدي حيث قال: إن بلدية الكويت تعتبر من اعرق الأجهزة الادارية بالدولة وأقدمها تنظيما، هذه المؤسسة ذات الاختصاصات الواسعة التي كانت في يوم تعتبر الأولى في تسيير أمور البلاد، والتي انبثق عنها عدد كبير من الأجهزة والإدارات الحكومية التي كانت البلدية في السابق تقوم بمهامها.

وتابع: شهدت البلدية منذ إنشائها تطورا ملموسا في مجال خدماتها، حيث مارست آنذاك اختصاصات شملت خدمات النظافة والصحة العامة والمياه والكهرباء ووسائل النقل والمعونات الاجتماعية والأمن ومراقبة السلوك العام.

وقد مرت البلدية خلال الخمسين سنة الماضية بمراحل عدة، تولد عنها عمليات تطوير وتحجيم لاختصاصاتها وحتى صدور القانون رقم 1972/15 تلاه القانون رقم 5 لسنة 2005 محددا اختصاصات البلدية في تقدم العمران وابراز الطابع الكويتي العربي الاسلامي والمحافظة على التراث المعماري وابرازه بصورة متجددة وتوفير خدمات البلدية للسكان.

واستطرد كما أناط القانون المذكور بالبلدية مهام اقرار المخططات الهيكلية واعمال مسح الأراضي وتنظيم المدن والقرى والضواحي والمناطق والجزر وتجميلها ووقاية الصحة العامة فيها بتأمين سلامة المواد الغذائية والمحافظة على الراحة العامة والنظافة وسلامة البيئة وحمايتها.

وبين الدعيج أن البلدية حالها كحال اي جهاز حكومي لن يخلو من اوجه القصور وعلى الرغم من ذلك فإنها استطاعت ومنذ نشأتها إنجاز الكثير من الأعمال حيث يسعى المسؤولون في بلدية الكويت الى تطوير كل مناطق الكويت في محافظاتها الست لتصبح متميزة في عمرانها وخدماتها بما يناسب مكانتها الحضرية وإمكانياتها الإدارية، وان تتبوأ البلدية مكانتها المرموقة بين بلديات المنطقة التي تتناسب مع دورها التنموي الخدمي الفاعل في ماضي وحاضر ومستقبل الكويت وان تكون القاعدة الأولى لانطلاقة برامج ومشاريع التنمية في البلاد، والعمل على تخطيط وتوجيه التنمية العمرانية وتقديم الخدمات البلدية بكفاءة وجودة عالية لتحقيق التنمية الشاملة والصحة والسلامة للمواطن وراحة السكان ورفاهيتهم.

وقال إن التنمية لا يمكن تحقيقها والخدمات لا يمكن تقديمها بكفاءة وعدالة، والصحة والسلامة العامة وراحة المواطنين يصعب تأمينها دون وجود القوانين التي تضفي الشرعية واللوائح والنظم التي تنبثق عنها لتحديد المسار وضبط اتجاهاته.

وهذا ما يؤكد على أهمية الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح والنظم وتشديد الرقابة ومكافحة التجاوزات وضبطها، وفي الوقت ذاته إيجاد الحلول الهندسية والفنية والقانونية والإجرائية اللازمة لخدمة المواطنين ومساعدة المراجعين وتذليل العقبات التي يواجهونها والمساهمة في رفع الظلم عن المتضررين. ويجب ان نعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين ولن تتحقق هذه العدالة في حال التفرقة بين المواطنين ومنح اي منهم مكاسب تميزه عن غيره وعدم الالتزام بالتشريعات وأحكام النظام العام. وأن نتبع آلية عمل محددة لضبط التجاوزات والمخالفات والابتعاد عن الانتقائية لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة وأن يتم ذلك وفقا للوائح والنظم والقوانين المعمول بها، وأن يتم تحري الدقة للتأكد من سلامة الإجراءات التي يتم اتخاذها.

واختتم الدعيج: يتم انجاز الخطط والبرامج والمشاريع وتطبيق اللوائح والنظم بدقة وكفاءة عالية فإنه يجب ان يكون لدينا إجراءات عمل موثقة يتم تطويرها بصورة مستمرة، وأن نوزع المهام، وأن نفتح قنوات اتصال مباشر بين المسؤولين والمواطنين وان نعتمد على سياسة الشفافية والأبواب المفتوحة، وان نتقيد بالاختصاصات وأن نلتزم بالتسلسل الوظيفي في إتمام الأعمال وإنجاز المعاملات، وأن نفتح قنوات اتصال مباشر بين المسؤولين والمواطنين وان نعتمد على سياسة الشفافية والأبواب المفتوحة.

شملت جميع المناطق بالمحافظة

العازمي: إزالة 294 إعلاناً مخالفاً في حولي

كشف مراقب المحال والاعلانات بفرع بلدية محافظة حولي خالد العازمي ان عدد المحال التي شملتها الجولات التفتيشية خلال شهري يناير وفبراير الماضيين بلغ 143 محلا والتي اسفرت عن ضبط 14 محلا تعمل من دون تراخيص اعلانات وتحرير 28 مخالفة.

جاء ذلك خلال التقرير الذي اعدته ادارة العلاقات العامة بالبلدية عن نشاط الاجهزة الرقابية بالبلدية وتصديها للتجاوزات غير القانونية وتطبيق اللوائح والانظمة بحق المخالفين والتي تحرص عليها الادارة العليا بالبلدية بهدف استتباب النظام وفرض هيبة القانون على الجميع دون استثناء.

خالد العازمي

وقال: بلغ عدد الاعلانات المخالفة التي تمت ازالتها 294 اعلانا، مشيرا الى ان المخاطر تنتج عن اقامة الاعلانات العشوائية وغير المرخصة، وتتم ازالتها فورا ودون سابق انذار من جميع الشوارع والساحات العامة بالمناطق التي تقع في نطاق محافظة حولي.

وحذر العازمي من اقامة الاعلانات في الاماكن التي تحجب الرؤية عن قائدي المركبات ومستخدمي الطريق وعلى العلاقات الارشادية والاشارات المرورية واعمدة الانارة وفي الالتفافات والدوارات وعلى الجسور ومحولات الكهرباء، داعيا الجميع الى مراجعة الجهة المعنية بفرع البلدية لترخيص اعلاناتهم بعد تقديم المستندات المطلوبة تجنبا لازالتها من قبل الاجهزة الرقابية واتخاذ كل الاجراءات القانونية بحق المتجاوزين للنظم واللوائح التي شرعتها البلدية.